

CD/PV.67
11 March 1980
ARABIC

محضر نهائي للجلسة السابعة والستين

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف
يوم الثلاثاء ١١ آذار / مارس ١٩٨٠ ، الساعة ١٠/٣٠
الرئيس : السيد يو بي - وان (الصين)

الحاضرون في الجلسة

- اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : السيد ي • نازاركين
السيد ف • أ • غانجا
السيد أ • أ • تيورينكوف
السيد ي • بوتياركين
السيد ي • ب • كليوكين
السيد ف • يوهانيس : اثيوبيا
السيد أ • ديمونت : الأرجنتين
الآنسة ن • فريري بيناباد
السيد س • فرنانديز
السيد أ • بهم : أستراليا
السيد غ • بيفير : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
السيد ه • مولر
السيد س • داروسمان : اندونيسيا
السيد م • صديق
السيد د • ب • سليمان
السيد هاريوماتارام
السيد ه • م • ي • سيلابان
السيد ف • كورديرو دي مونتيديمولو : ايران
السيد م • مورينو : ايطاليا
السيد ك • فراتيسكي
السيد س • بشير : باكستان
السيد س • أ • دي سوزا إي سيلفا : البرازيل
السيد أ • أونكيلينكس : بلجيكا
السيد ج • م • نوار فاليس
السيد أ • سوتيروف : بلغاريا
السيد ب • بويتشيف
السيد ني وين : بورما
السيد ب • سويكا : بولندا
السيد ه • باتش
السيد ي • سياووفيتش

| | |
|-------------------------------|-----------------------------------|
| السيد ب • لو كيش | بيرو : |
| السيد ف • دو هال - الكيف | تشيكوسلوفاكيا : |
| السيد أ • بن يامينا | الجزائر : |
| السيد ج • هر در | الجمهورية الديمقراطية الألمانية : |
| السيد م • غرازينسكي | |
| السيد ك • اوفوس | رومانيا : |
| السيد ك • ايني | |
| السيد ت • ميليسكانو | زائير : |
| السيد كالوفي تشيكالا كاكواكا | |
| السيد نيكونغو دونتوني بواندا | سرى لانكا : |
| السيد آى • ب • فونسيكا | |
| السيد م • لاکشفي ناغاناتهان | السويد : |
| السيد ك • ليد غارد | |
| السيد ل • نوربيرغ | الصين : |
| السيد يوبي وان | |
| السيد يانغ هوشان | |
| السيد بان زين كيانغ | |
| السيد لي زهانغ هي | |
| السيد سيو ليو غن | |
| السيد ف • دي لاغورس | فرنسا : |
| السيد م • كوتور | |
| السيد أ • ر • تايلاردات | فنزويلا : |
| السيد ج • سيمار | كندا : |
| السيد لويس سولا فيلا | كوبا : |
| السيدة ف • بورودوسكي ياكيفيتش | |
| السيد س • شيتيمي | كيبيا : |
| السيد عمران الشافعي | مصر : |
| السيد محمد الجرادي | |
| السيد نبيل فهمي | |
| السيد محمد الشرايبي | المغرب : |
| السيد أ • غارثيا روبليس | المكسيك : |
| السيد م • أ • كافيريس | |

| | |
|----------------------|---|
| السيد ن • ه • مارشال | المملكة المتحدة : |
| السيد د • أرومبيلغ | منغوليا : |
| السيد ت • أولوموكو | نيجيريا : |
| السيد ش • فاريخان | الهند : |
| السيد س • ساران | |
| السيد أ • كوميفيش | هنغاريا : |
| السيد ت • فويورفي | |
| السيد ر • ه • فاين | هولندا : |
| السيد ه • فاغناكرز | |
| السيد أ • أكالوفسكي | الولايات المتحدة الأمريكية : |
| السيد ج • كالفيرت | |
| السيد م • ديلي | |
| السيد ب • موري | |
| السيد ب • سالغادو | |
| السيد ي • أوكاوا | اليابان : |
| السيد ت • مونوياما | |
| السيد ر • إي شي إي | |
| السيد ك • نياتا | يوغوسلافيا : |
| السيد د • ديوكيتش | |
| السيد ر • جايبال | أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام : |

الرئيس (الصين) (تحدث بالصينية : ترجمة عن الانكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة السابعة والستين للجنة نزع السلاح .

لقد عممت الأمانة اليوم ورقة العمل رقم ٦ بتاريخ ٧ آذار / مارس ١٩٨٠ المعنونة " مشروع برنامج عمل لجنة نزع السلاح " بجميع اللغات التي تستعملها اللجنة .

وكان هناك اتفاق عام ، في اجتماعنا غير الرسمي الأخير بشأن برنامج عملنا لهذا الجزء من الدورة الحالية . وأصدرت الأمانة البرنامج بصيغته المنقحة في ضوء المناقشات التي دارت في اجتماعنا غير الرسمي . ولقد أشرنا في بداية البرنامج بأننا خصصنا الفترة من ٥ الى ١٥ شباط / فبراير، للقاء البيانات في الجلسات العامة والنظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل . وهذا هو ما حدث فعلا ، وعليه فقد جاء البرنامج متضمنا ذلك .

أود أن أعلن مرة أخرى الى أن البرنامج لا يعد وأن يكون ذا طبيعة استدلالية ، وأنه من وقابل للتغيير . وقد رأينا تحديد فترات زمنية واسعة لمختلف البنود وحتى هذه الفترات فهي قابلة للتغيير في ضوء التقدم الذي سنحققه في عملنا ، وفي ضوء الأوضاع الجديدة التي قد تستجد . ان هذا البرنامج هو مجرد قاعدة عملية لبدء عملنا بأسلوب منظم . وكلما مضينا في عملنا سنصوغ جدولا زمنيا أكثر دقة آخذين بعين الاعتبار أنشطة الأفرقة العاملة المخصصة . هذا وسيترك تنظيم عمل كل فريق للأفرقة العاملة نفسها ولرؤسائها بالتشاور مع رئيس اللجنة ومع الأمانة .

وآمل أن نستطيع الموافقة على برنامج العمل في ضوء البيان الذي ألقيناه . لا أرى أي اعتراض .

اعتمد برنامج العمل (CD/62/Add.1)

السيد فاين (هولندا) : سيدى الرئيس ، في يوم افتتاح دورة الربيع لهذا للجنة أعربت عن الترحيب ببلدكم بالنيابة عن بلدى . وأنه لمن دواعي سرورى الآن أن أرحب بكم شخصيا بصفتكم رئيسنا لهذا الشهر . وبوسعكم أن تعتمدوا على تعاون وفد هولندا في تعزيز مهمتنا المشتركة . وأود كذلك أن أزجي الشكر للسفير ماكفيل على ما قام به من عمل كرئيس لهذه اللجنة في الشهر الماضي وما تركه من انطباع رائع مع حداثة عهده نسبيا بهذه اللجنة .

ولقد طلبت أخذ الكلمة لبدء رد فعل موجز على البيانات التي أدلى بها الوفد السوفياتي يومي ١٤ و ٢٨ شباط / فبراير على التوالي . ولست أنوى الاشتراك في عملية اتهامات متبادلة ، إلا أنني أشعر بأنه لا يمكن أن تمر تلك البيانات دون رد . فالغرض من تدخلي هو وضع الأمور في نصابها .

وجوهر ملاحظات الوفد السوفياتي هو أن البلدان الغربية هي الملومة على الوضع الحالي غير المرضي للانفراج وانها تحض على سباق الأسلحة . ولتأييد هذا الادعاء قدم المنسردوب السوفياتي صورة مشوهة للسياسات الغربية في حين أبرز الاتحاد السوفياتي كبطل السلم ونزع السلاح .

وسأعطيك مثلا واحدا فقط : لقد تشكى المنسردوب السوفياتي بأن بلدان حلف الأطلسي لم تقرر تحديد قواتها اللووية التعبوية فحسب بل وان هذه البلدان احتجت بأن الاتحاد السوفياتي رفض الاشتراك في مفاوضات لتحديد الأسلحة في هذا الميدان . لقد وصف المنسردوب السوفياتي هذا بأنه ادعاء قالبا بذلك المسألة رأسا على عقب . وهو قد أوحى في الواقع ، بأن بلده سيكون

- مستعدا للتفاوض شريطة أن تقوم بلدان حلف الأطلسي بإبطال قرارها أو على الأقل بايقاف تنفيذه .
فهل ينبغي أخذ هذا الشرط السوفياتي كرد ايجابي أو كرد سلبي على العرض الغربي باجراء
المفاوضات ؟ دعونا ننظر الى الحقائق .

ان العرض الغربي ينص على بدء المفاوضات قبل خروج أي سلاح جديد من خط التجميع
بفترة طويلة . ومن المعروف تماما أنه ستمر عدة سنين قبل أن يكون أول سلاح من هذه الأسلحة
جاهزا للانتشار في أوروبا . وفي نفس الوقت سيستمر انتاج وانتشار أنواع جديدة من الأسلحة
السوفياتية . وفي واقع الأمر، أكد البيان السوفياتي المؤرخ ١٤ شباط / فبراير هذا الأمر بكلمات
مسهبة . وسألني هو: الى أي مدى نحن جادون في الرغبة في التفاوض اذا كانت الشروط هي أن
يتمتع أحد الأطراف عن القيام بمهمته في حين لا يمنح الطرف الآخر من تنفيذ برنامجه الحالي؟
وأعتقد أن الجواب على هذا السؤال واضح .

أما فيما يتعلق بالوضع الحاضر للعلاقات الدولية والانتكاسة الخطيرة التي منيت بها مؤخرا
عملية الانفراج على النطاق العالمي ، فاني أود الإشارة الى ما ذكرته حول هذا الموضوع في بياني
الافتتاحي بتاريخ ٥ شباط / فبراير . اسمحوا لي فقط أن أكرر بأننا من جانبنا سننظر مستعدين
لهذا جهودنا بفعالية من أجل التوصل الى اتفاقات في ميدان تحديد الأسلحة هنا وفي أماكن
أخرى . وقناعتي الراسخة انه يتعين علينا في هذه اللجنة أن نتمدى للفشاكل المدرجة في
جدول أعمالنا وألا نسمح لأنفسنا بأن ننجر الى تبادل جدل عقيم .

الرئيس : (تحدث بالصينية : ترجمة عن الانكليزية) : أشكر ممثل هولندا على
بيانه والكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس .

- السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (تحدث بالروسية :
ترجمة عن الانكليزية) : بما أن جلسة اليوم مكرسة بموجب برنامج العمل الذي تم اعتماده في التوء لمسألة
ضمانات أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فان الاتحاد السوفياتي سيعرض آراءه بشأن هذا الموضوع .
• ويعلق الاتحاد السوفياتي أهمية خاصة على حل مشكلة المحافظة على أمن الدول غير الحائزة
للأسلحة النووية، والتي يرى أنها جزء لا يتجزأ من المشكلة الأكبر المتمثلة في تعزيز الأمن والسلم
الدوليين . ولا شك في أن تعزيز الضمانات القانونية الدولية لأمن الدول غير الحائزة للأسلحة
النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها سيساعد كذلك في حل مشاكل أخرى
خاصة بالحد من سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي .

ولعلكم تذكرون أن الاتحاد السوفياتي في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم
المتحدة قدم مقترحا من أجل ابرام اتفاقية دولية بشأن تعزيز ضمانات أمن الدول غير الحائزة للأسلحة
النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها . وقد حظي هذا المقترح بتأييد
دولي واسع النطاق .

وقد قام الاتحاد السوفياتي بتأييد منه للنص على ضمانات لأمن الدول غير الحائزة للأسلحة
النووية بموجب قانون دولي، باعادة التأكيد في الوقت ذاته على أنه لن يستعمل قط الأسلحة النووية
ضد الدول التي امتنعت عن انتاج أو خيازة أسلحة من هذا القبيل والتي لا توجد في أراضيها
مثل هذه الأسلحة .

وقد تصدرت مسألة وضع ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد
استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، أعمال دورة السنة الماضية للجنة نزع السلاح . وقد
قررت اللجنة انشاء فريق عامل مخصص للنظر في هذه المسألة وجرت مناقشة شاملة داخل الفريق العامل

للاقتراحات والأفكار المطروحة على اللجنة ، بما في ذلك الاقتراح بإبرام اتفاقية دولية • ولاحظت اللجنة ، في تقريرها المرفوع الى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، انه لا توجد معارضة من ناحية المبدأ لفكرة إبرام اتفاقية دولية ، مع أنه قد تم تحديد الصعوبات التي ينطوي عليها ذلك • واعتمدت لجنة نزع السلاح توصية للفريق العامل المخصص تقضي بأنه يتعين على اللجنة الاستمرار في مفاوضاتها بشأن الضمانات في دورتها لعام ١٩٨٠ •

وقد تمت في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة مسألة النص على ضمانات " سلبية " للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والنتائج التي أسفر عنها نظر لجنة نزع السلاح في هذه المسألة •

وناشد قرار الجمعية العامة ٣٤/٨٤ ، الذي اعتمد بناءً على اقتراح البلدان الاشتراكية وبلدان أخرى ، لجنة نزع السلاح " أن تواصل التفاوض بشأن هذا الموضوع على أساس الأولوية في دورتها لعام ١٩٨٠ بغية اختتامها ، في موعد مبكر ، لاعداد اتفاقية لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية ، أو التهديد باستعمالها " • ويشير قراران آخران للجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، وهما القرار ٨٥/٣٤ والقرار ٨٦/٣٤ ، وعلى الرغم من اختلافهما في بعض النواحي عن القرار الذي سبق ذكره ، الى استمرار المفاوضات في لجنة نزع السلاح •

وهكذا ، يبدو أن مسألة اختصاصات الفريق العامل المعني بضمانات الأمن لن تستغرق وقتاً طويلاً هذه السنة • وكلنا يذكر أنه قد تم في السنة الماضية الاتفاق على اختصاصات مثل هذا الفريق العامل بعد جهود جبارة بذلها أعضاء اللجنة • وكانت الحاجة تدعو الى بذل هذه الجهود بسبب وجود عدة نهج مختلفة لمعالجة مسألة ضمانات الأمن • وهذه الاختلافات لا تزال قائمة طبعاً • ولهذا ، ومع افتراض أن مسألة الاختصاصات ستتم تسويتها بأسرع ما يمكن ، فمن الجلي أنه يتعين على اللجنة أن تستند على مقررها بإنشاء الفريق العامل المخصص المعني بضمانات الأمن وتجدد اختصاصاته ، على ألا يخيب عن البال أن هذه الاختصاصات لم تمارس بالكامل •

ومما تجدر ملاحظته بكل أسف ، انه على الرغم من انقضاء شهر على بداية دورة لجنة نزع السلاح ، فان المفاوضات بشأن مسألة ضمانات الأمن لم تستأنف بعد ، ولم يباشر الفريق العامل عمله وان المرء ليشعر بأن هناك من أراد عمداً استبدال المفاوضات حول الجوهر بأحاديث لا تنتهي ولا تمت بصلة الى المسألة الأساسية • ومع هذا فان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ما زال يحدوه الأمل في أن تتجح لجنة نزع السلاح هذا الاسبوع في التغلب على جميع العقبات وأن يبدأ الفريق العامل المخصص في المفاوضات قريباً •

ان وفد الاتحاد السوفياتي على استعداد لأن يلعب دوراً ايجابياً في المفاوضات ضمن الفريق العامل وأن يقدم مساهمة بناءة في تنفيذ المهام التي أوكلت الى الفريق العامل • وعلى الرغم من أن الفريق قد أنشئ عند نهاية الدورة الأخيرة للجنة فقط ، وكما سبقت الإشارة الى ذلك ، الا ان الفريق العامل المخصص بدأ المفاوضات بشأن المشكلة وانجز بعض الأعمال المفيدة كما جاء بالتقرير السنوي للجنة المرفوع الى الجمعية العامة للأمم المتحدة • وكان أمام الفريق المخصص عدد من ورقات العمل ، بما في ذلك الوثيقة CD/23 المقدمة من البلدان الاشتراكية والمتضمنة لمشروع الاتفاقية الدولية بشأن تعزيز ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

ويود وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الذي يعتزم أن يدلي ببيان مفصل عن موقفه ازاء المشكلة برمتها ، وبشأن جوانبها المحددة ، خلال مناقشات الفريق العامل ، أن يؤكد مرة ثانية على أنه يرى الحل الأكمل والأكثر فعالية لمشكلة حماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التحديد باستعمالها ضدها ، في أن تشرع القوى النووية في اعتماد ضمانات في هذا الميدان بموجب القانون الدولي • ولهذا فإن الاتحاد السوفياتي يؤيد أبرام اتفاقية دولية تكون الأطراف المشاركة فيها ، هي الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تتعهد باعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمن مناسبة من جهة ، والدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، التي ترفض انتاج وحيازة الأسلحة النووية والتي ليس لديها مثل هذه الأسلحة في أراضيها من جهة أخرى •

ويقدم التعهد الأساسي فيما يختص بضمانات أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، كما تمت صياغته في مشروع البلدان الاشتراكية ، الحل الفعال لهذه المسألة • وهو يستهدف المساعدة في الحد من المجال الممكن لاستعمال الأسلحة النووية ، وتعزيز نظام عدم انتشارها ومن ثم ، تقليل خطر نشوب حرب نووية •

والوفد السوفياتي على استعداد للتعاون مع الوفود الأخرى من أجل السعي الى ضمان ادارة المفاوضات بشأن مسألة ضمانات أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، بأسلوب بناء للغاية •

السيد اينى (رومانيا) (ترجمة عن الفرنسية) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي أولاً بأن اعرب عن ارتياح الوفد الروماني لتوليكم رئاسة أعمالنا • وقد سبق لنا أن أكدنا على الأهمية التي تعلقها رومانيا على اشتراك جمهورية الصين الشعبية في أعمال لجنتنا • وأتضمن لكم النجاح التام في القيام بالمهام الملقاة على عاتقكم ، وأؤكد لكم تعاون وفد بلادى الكامل • واسمحوا لي أيضاً بأن اعرب عن شكرى الخالص لممثل كندا الموقر ، السفير ماكفيل ، على الكفاءة التي أدار بها دفعة أعمالنا خلال شهر شباط / فبراير ، وعلى حيويته وعلى التقدير الذى أولاه لآراء جميع أعضاء اللجنة • وأود اليوم في خطابي هذا أن أقدم بعض الملاحظات حول المسألة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة • وسوف أتوقف في الجزء الثاني عند نقطة أو نقطتين تتعلقان بتنظيم وسير أعمالنا •

لقد استأنفت لجنة نزع السلاح مناقشاتها حول الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدولة غير الحائزة للأسلحة النووية ، ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها •

وقد جرت في اطار هذه اللجنة ، خلال الدورة السابقة ، مداولات مفيدة وشيرة للاهتمام الى حد كبير حول هذه النقطة • فقد قدمت ثلاثة مشاريع للترتيبات بالاضافة الى مقترحات أخرى • وقد أمكن عن طريق الفريق العامل المخصص ، الذى انبثق عن اللجنة تحديد المشاكل الأساسية التي ينبغي أن تكون موضع المفاوضات •

وتتسم مسألة توفير ضمانات الأمن للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ، بأهمية أكبر هذا العام •

فمن جهة ، استمر تراكم الأسلحة النووية في الازدياد ، وازداد الخطر الذى يهدد أمن البشرية كلها ، ولا سيما الدول غير النووية • وما زال القلق تجاه اخطار الأسلحة النووية في تزايد مستمر ، وذلك في فترة يسود فيها التوتر الدولي •

ومن جهة أخرى ، سوف ينعقد هذا العام المؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . والواقع أن مشكلة توفير ضمانات فعالة لأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مقابل عدولها عن الاختيار النووي والتي ظلت دون حل منذ عقد هذه الاتفاقية ، ما زالت تقتضى اتخاذ اجراءات حاسمة بغية إعادة التوازن في الالتزامات التي تنص عليها هذه الاتفاقية . وان الثقة في هذه الوثيقة الدولية وحتى جدواها يتعرضان للخطر .

ان القرارات الثلاثة التي اتخذتها الجمعية العامة في العام الماضي ، والارشادات التي قدمتها حول هذا الموضوع الدورة الاستثنائية الأولى للأمم المتحدة المخصصة لنزع السلاح ، تعفيها من أى تعليق على صفة الاستعجال التي تتسم بها مثل هذه التدابير .

وتستوجب هذه الظروف وكذلك الأعمال التي قامت بها اللجنة حتى الآن ، اتخاذ قرار من حيث العبدأ بخصوص الاتجاه الواجب اتباعه . وأود أن أصرح بهذا الخصوص ، وبدون مواربة ، أن الوفد الروماني يرى تأسيسا على ما لديه من عناصر ، انه ينبغي على اللجنة أن تضع حدا للمناقشات غير المجدية ، التي تحاول الايهام بأن أعمالنا تتقدم . وينبغي على الفريق العامل أن ينكب على اجراء المفاوضات الرامية الى وضع وثيقة قانونية تشتمل على ضمانات أمن حقيقية وفعالة ومقبولة من قبل كل الدول . وفي أى اتجاه ينبغي علينا أن نعمل ؟

وفيما يخص الحل الجوهرى ، فقد أكدت رومانيا دائما أنه لا يمكن للبشرية أن تكون في مأمن من الخطر النووي ما لم يتم القضاء على السلاح النووي تماما . ويتخذ الطريق الأكثر فعالية لضمان الأمن الدولي والسلم ، وحتى لحظتنا هذه ، في التوصل الى اتفاقية حول عدم اللجوء الى الأسلحة النووية وتجنب الحرب النووية .

وقد أسندت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٨٣/٣٤ زاي المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، مهمة دراسة هذه المسألة الى لجنتنا . الا انه لم يتيسر لسوء الحظ ، ادراج هذه النقطة على وجه السرعة في جدول أعمالنا ، اما تم الاتفاق على معالجتها في اطار نقطة أخرى من نقاط جدول الأعمال . والوفد الروماني مصمم على الاستفادة من هذه الفرصة المتاحة له .

وثمة طريق آخر ينبغي اتباعه الى أن يتم القضاء نهائيا على الترسانات العسكرية للأسلحة النووية واعتبارها خارجة على القانون ، والذي تم استكشافه بشكل كامل خلال أعمالنا العام الماضي ، وهو يتمثل في وضع اتفاقية دولية لتأمين البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها .

ويبرهن تقديم كافة القوى النووية بيانات من جانب واحد حول هذه المسألة خلال الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المخصصة لنزع السلاح ، على وجود أساس موضوعي لهذا النهج .

واذا كان وضع مثل هذه الاتفاقية غير مناسب ، لأسباب ذات طبيعة سياسية أو عملية ، فان أعمالنا تصل عندئذ الى طريق مسدود ، وينبغي في هذه الحالة ابلاغ الجمعية العامة بذلك في أقرب فرصة . أما اذا توفرت الارادة السياسية واذا كانت أسباب التحفظات التي أبدت على هذه الاتفاقية تعود الى عدم وجود أساس مشترك نتيجة اختلاف النهج التي تتبعها في هذا الميدان البلدان الحائزة للأسلحة النووية ، فليس هناك سوى طريق واحد وهو محاولة تحديث العناصر المشتركة للالتزام الذي يجب الاضطلاع به في اطار الاتفاقية المقبلية وخاصة التفاوض بشأنها . وقد بين الوفد الهولندي بالفعل في بيانه المؤرخ ٢٦ حزيران / يويه ١٩٧٩ ، فائدة مثل هذا المسعى .

ويرى الوفد الروماني أنه يمكن للجنة نزع السلاح أن تبدأ في العمل على هذا الطريق إذا ما توفرت عدة شروط :

الشرط الأول ، أن يستند القاسم المشترك على تسوية مقبولة جديدة بأن توفر الثقة والفعالية اللازمتين لأي ضمان يمنع للدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وأي اتفاقية محدودة ومشروطة لا بد وأن تصب بأمن هذه البلدان ، ذلك أنها تضيي صبغة الشرعية على استخدام الأسلحة النووية في الحالات التي لا تسرى عليها الاتفاقية •

الشرط الثاني ، أن يكون أي تعهد من طرف الدول النووية بعدم اللجوء الى استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها ، ملزما بدرجة كبيرة • ونحن نشاطر تماما وفد السويد في الرأي الذي أبداه بتاريخ ١٢ شباط/فبراير من هذا العام ، والذي يؤكد بأنه يتوجب أولا على القوى الحائزة للأسلحة النووية ، أن تضع بنفسها مجموعة الضمانات الملزمة التي يمكن أن تقبلها جميع الدول (CD/PV.57) •

الشرط الثالث ، عدم التمييز بالنسبة للدول التي وافقت على عدم احتياز أسلحة نووية ، أو التي لا تمتلك مثل هذه الأسلحة • والعدالة الدولية تقتضي أن تتمتع الدول التي عدلت عن اختيار الأسلحة النووية بضمان أنها لن تكون ضحية استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية من قبل الدول الحائزة لها •

الشرط الرابع ، يجب أن يندمج الالتزام بعدم اللجوء الى الأسلحة النووية ، عضويا مع العدول عن اللجوء الى القوة بشكل عام في العلاقات الدولية ، ومع الوثائق القانونية التي تسعى الى تنفيذ مبدأ عدم اللجوء الى القوة أو الى التهديد باستعمال القوة في العلاقات بين الدول •

الشرط الخامس ، ينبغي تقييم كل الظروف والشروط الخاصة المتعلقة بالتزام البلدان النووية بعدم اللجوء الى الأسلحة النووية ضد البلدان غير الحائزة على مثل هذه الأسلحة ، تقييما جيدا ، وأن تكون مستوحاة من معايير موضوعية • ويجب تحديدها بدقة مع اعتبار أن كل ضمان يمنع سوف يكون ساري المفعول على الأخص عند نشوء نزاعات مسلحة حيث يصبح تحديد الأوضاع الفعلية أصعب منه في زمن السلم • ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضا أنه لا يمكن قبول أي شرط خاص يعادل التهديد باستخدام أسلحة نووية في حال قيام بلد غير حائز على أسلحة نووية بعملية عسكرية ، إذ ان هذا يتعارض بالفعل مع هدف الاتفاقية ذاته •

من المعروف أن رومانيا قامت خلال المؤتمر الاستعراضي الأول لمعاهدة عدم الانتشار الذي انعقد عام ١٩٧٥ ، متضافرة مع بلدان غير نووية أخرى ، بالمبادرة الى تقديم مشروع بروتوكول اضافي للمعاهدة ، يهدف الى وضع التزام قانوني للدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال هذه الأسلحة اطلاقا ، أو التهديد باستعمالها ، مهما كانت الظروف ، ضد الدول غير الحائزة على أسلحة نووية ، الأطراف في المعاهدة ، والتي تخلو أراضيها من الأسلحة النووية تماما وستتار هذه المسألة مرة أخرى أثناء المؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف معاهدة عدم الانتشار ، المزمع عقده في جنيف في الفترة ما بين ١١ آب/ أغسطس و ٥ أيلول / سبتمبر من هذا العام •

ونود أن نشير الى أن الجهود المبذولة في اطار هذه اللجنة من أجل عقد اتفاقية شاملة بخصوص ضمانات الأمن ، لا تتعارض مع الجهود المبذولة في اطار معاهدة عدم الانتشار . فهذه الجهود تتم بعضها البعض . وتتميز الجهود المبذولة في اطار معاهدة عدم الانتشار التي تتمتع بصفة الشمول هي الأخرى بأن ضمانات الأمن التي نطالب بها سوف تشكل جزءاً من نظام تعاقدى وسوف تهدف الى معالجة مواطن الضعف في هذه الوثيقة الدولية .

وبهذه الروح ، فإن الوفد الروماني عازم على المساهمة في العمل من أجل تقدم المفاوضات في كل محفل مستوحياً المبادئ التي ذكرناها لتونا .

سيدى الرئيس ، أود الآن ، اذا سمحتم لي ، الانتقال الى موضوع آخر يتعلق بأعمالنا .

نحن الآن في منتصف الجزء الأول من دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨٠ التي تعلق عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة أملاً كبيراً . ففي الواقع عهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، والبالغ عددها ١٥٢ عضواً ، الى لجنتنا وبعد مداوات استمرت شهرين ، بمشاكل نزع السلاح الرئيسية ، وهي تنتظر النتائج .

غير أن اللجنة لم تنجح حتى الآن في تخطي مرحلة تنظيم أعمالها ، على الأقل . وقد استغرق اعتماد برنامج العمل ووضع برنامج وهياكل المفاوضات ، وقتاً أطول من اللازم .

وتتجه المناقشات المتعلقة بالمسائل الاجرائية الى أن تصبح ، حسب رأى الوفد الروماني عقبة حقيقية في وجه نشاط فعال ومسؤول .

ونحن نعتقد ، سيدى الرئيس ، أن الغاية من النظام الداخلي في أية هيئة دولية هي ، من بين أمور أخرى ، تحديد طرائق العمل في الظروف العملية التي تتكرر حسب تواتر معين خلال أعمال هذه الهيئة . وتتخلل علة وجود نظام داخلي في أنه متى ما وافق عليه جميع أعضاء الهيئة ، فإن تطبيقه في كل حالة محددة يتم بنوع من الآلية . ويبدو أن لجنتنا تدخل في بداية كل دورة وفي بداية كل جزء من الدورة ، في نفس المداوات ، وتعتمد على نفس الحجج .

ونحن نعتقد أنه ينبغي علينا أن ننظم الوقت المتاح لنا بصورة أفضل ، وذلك لكي نتمكن من وضع جدول الأعمال ووضع برنامج العمل وهياكل المفاوضات في بداية كل دورة وبأسرع ما يمكن ، معتمدين في ذلك على معايير موضوعية . لهذه الغاية ، وتمشياً مع الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية ومع النظام الداخلي أيضاً ، وينبغي لنا تنظيم كل دورة من دورات اللجنة مستوحين توصيات الجمعية العامة التي تمت مناقشتها من قبل نفس الدول الممثلة هنا في اللجنة .

ولا غرو أن أى دولة تستطيع أن تبدى تحفظات ازاها أى قرار من القرارات التي لم تعتمد بالاجتماع . الا انه من الواجب التسليم بأن قبول نص أو حتى قبول دراسة مسألة ، لا يعني أبداً قبول مضمونه . ونحن نعلم جميعاً أن نتائج أعمالنا لا تعتمد ، في الواقع ، على طريقة صياغة وثائق العمل . وفي النهاية ، فإن قاعدة اتفاق الآراء تضمن أخذ مصالح الجميع بعين الاعتبار .

وفيما يخص الأعمال التي ينبغي علينا القيام بها ، نأمل ، سيدى الرئيس ، عندما يتم اتخاذ القرار بتشكيل الأفرقة العاملة ، في أن نحاول ألا نتكرر في اطار كل منها نفس المناقشات ونفس المشاورات التي سبق أن أجريناها في اطار اللجنة .

وينبغي على الأفرقة العاملة ، كما أكدت الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ ، أن تبدأ بأسرع ما يمكن في اجراء مفاوضات جوهرية • وبعثت أيضا أن تعيين الرؤساء لكل منها ، سوف يتم بناء على المعيار الموضوعي الوحيد الذي تتبعه كل هيئة ترتكز أساسا على مبدأ المساواة بين جميع أعضائها ، ألا وهو ابداء إحدى الدول عن رغبتها المحددة في شغل مركز من هذه المراكز وموافقة جميع الأعضاء الآخرين في اللجنة على ذلك •

وأود أخيرا أن اتكلم قليلا عن الطرق التي نتبعها في العمل • فنحن نرى أنه من الضروري أن نبدى مزيدا من الحرص كي لا يسير مجرى أعمالنا ومشاوراتنا في طرق من شأنها أن تبعدنا عن مبدأ لجننتنا الأساسي ، ألا وهو المساواة بين أعضائها • ونقصد بذلك حالات اجراء مشاورات على أسس انتقائية ، وهو الأمر الذي بدأ يتكاثر • وبصرف النظر عن أن " أفرقة الاتصال " - وهي هياكل عمل غير واردة في النظام الداخلي - مفتوحة أمام كافة أعضاء اللجنة ، إلا أن كونها مرتكزة في الواقع ، على تعيين بعض الوفود كنواة للمشاورات ، هو أمر يتعارض مع المساواة بين الدول •

ولا شك أن كل وفد يتمتع بالحق المطلق في اتخاذ مبادرات وتقديم مقترحات بمفرده أو بالاشتراك مع وفود أخرى ، وفي اجراء المشاورات • ولكن عندما يطلب الى اللجنة في حد ذاتها الموافقة على هذه المبادرات ، فإن الأمر يختلف •

ويرى الوفد الروماني ، كما حدث في السابق ، أن المشاورات المفتوحة أمام كافة أعضاء اللجنة بدون أي تمييز هي وحدها الأمر المقبول •

كما يرى الوفد الروماني ، سيدى الرئيس ، انه ينبغي على اللجنة أن تفرغ بأسرع ما يمكن مما تبقى لديها من مهام في مجال تنظيم العمل ، وأن تنتقل دون مزيد من التأخير وبإصرار الى الأعمال الجوهرية المتصلة بالمسائل المدرجة في جدول أعمالها •

الرئيس (الصين) (تحدث بالصينية : ترجمة عن الانكليزية) : أشكر ممثل رومانيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس •

السيد كاكواكا (زائير) (ترجمة عن الفرنسية) : سيدى الرئيس ، منذ حوالي شهر ، رحبت باسم وفد بلادى بحضور بلدكم العظيم في لجننتنا ، وأكدت من جديد على الدور الذي يؤمل أن تقوم به الصين في اطار هذه اللجنة •

لذلك فاني مغتبط للكفاءة والبراعة التي تديرون بها دفة المهام الصعبة التي تتطلبها رئاسة لجننتنا •

ولا شك في أن مهارتكم كمفاوض سوف تقود لجننتنا الى نتائج مشرقة •

وأود أن أعرب عن كامل تقديري للحيوية التي أدار بها سعادة سفير كندا ، السيد د • س • ما كفيل أعمال لجننتنا •

سيدى الرئيس ، ان حظر التجارب النووية هي مشكلة تشغل بال المجتمع الدولي منذ زمن طويل ، ووصفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها المتعددة بأنها عاجلة للغاية •

وقد أشرت باسم وفد بلادى في البيان الذى ألقيته في ١٤ شباط / فبراير ١٩٨٠ الى الأهمية الكبرى التي تكتسبها الأعمال الحالية للجنة وضرورة التعجيل باجراء مفاوضات بخصوص المسائل ذات الأولوية التي عهدت اليها بها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة • من بين هذه الأولويات أشرت الى تلك الأولويات المتعلقة بالمفاوضات

حول البرنامج الكامل لنزع السلاح ، وبالمفاوضات حول موقف سباق التسلح النووي ، و إبرام اتفاقية دولية بشأن تعزيز الضمانات الفعلية لأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

لكن اللجنة ، رغم كل الجهود التي بذلتها ، لم تتمكن من البدء في المفاوضات على أساس أوسع • والواقع ، انه كانت هناك مفاوضات ثلاثية جارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى ، ولكننا ما زلنا بانتظار نتائج ملموسة • وقد بدا أن عدم نجاح المفاوضات بين القوى العظمى الثلاث ، يعوق عمليا نشاط اللجنة •

ولم يكن بوسع مجموعة الـ ٢١ أن تتف مكتوفة الأيدي تجاه هذا الوضع ، فقدمت في العمام الماضي عدة مقترحات ، كما قام أعضاء مجموعة الـ ٢١ ، في نهاية دورة عام ١٩٧٩ ، ومن بين جملة أمور ، بإصدار اعلان كله نقد يعبرون فيه عن عدم ارتياحهم ازاء التقدم الطفيف الذي تم احرازه ، وطلبوا باتباع نهج جديد تعنى فيه كل البلدان الأعضاء باللجنة بالبحث عن حلول للمسائل التي تشغل بال البشرية •

وقد أكدوا على أهمية وعلى ضرورة التعجيل بالمفاوضات الخاصة بحظر تجارب الأسلحة النووية والانتهاج منها بدلا من ترك هذه المهمة للبلدان الأعضاء المشتركين في المفاوضات الثلاثية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا) ، فقط •

وقد أعربت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، استجابة لاهتمامات مجموعة الـ ٢١ عن قلقها البالغ ازاء استمرار التجارب النووية دون هوادة ، وذلك ضد رغبات أغلبية الدول الأعضاء الساحقة •

كما أعربت عن رجائها بأن تقوم اللجنة بالاضطلاع ، دون تأخير ، بمفاوضات جوهرية بخصوص الحظر الشامل للتجارب ، كما دعت من ناحية أخرى أعضاء اللجنة المشتركين في هذه المفاوضات المنفصلة بشأن عقد معاهدة حول هذا الموضوع ، ألا يألوا جهدا في التوصل بأسرع ما يمكن الى نتيجة ايجابية لهذه المفاوضات •

ان وفدى الذى ينتمى الى بلد لا ينتج حتى الخرطوش ، ولكنه بلد يتطلع الى السلم ، يؤيد تماما النتائج التي توصلت اليها مجموعة الـ ٢١ التي هو طرف فيها ، والتي تطالب بالوقف الكامل لتجارب الأسلحة النووية في كافة البيئات على اعتبار أن لدينا وثائق ملائمة للاضطلاع مباشرة بمفاوضات حول هذا الموضوع •

ووفد بلادى له ما يبرر تأييده لهذا المطلب بشكل أكبر ، ذلك أن الدلائل ترجح أن جنوب افريقيا بصدد احتياز السلاح النووي ، مما يشكل خطرا بالغاً وتهديدا مستمرا لسدول المنطقة •

لذلك ينضم وفد بلادى الى الوفود الأخرى في المطالبة بالحاح بتشكيل أفرقة عاملة سياسية ، ولا سيما فريق عامل يكلف بدراسة بند جدول الأعمال المسمى " حظر التجارب النووية " ، والذي يمكن للقوى الثلاث الحائزة للأسلحة النووية ، والتي لا ننكر أى فضل لها ، أن تشارك فيه مشاركة فعالة نظرا لمسؤولياتها الخاصة •

ويعتبر وفد زائير أن الغاية من نزع السلاح هو خلق جو من السلم والأمن من أجل النهوض بعملية التنمية •

ان مسألة حظر التجارب النووية ووضع ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية والأسلحة الإشعاعية والأسلحة الكيميائية ، لهي مسألة ذات أهمية كبرى •

ان منح ضمان فعال ضد خطر الإبادة بواسطة الأسلحة النووية ، هو أمر حيوي لبلدى الذى يتوجب عليه تنفيذ مهام أخرى غير التزود بالأسلحة النووية •

لذلك فاننا نوافق بدون تحفظ على تشكيل فريق عامل تكون مهمته وضع وثيقة قانونية مناسبة • وينبغي أن تكون الضمانات التي نطالب بها غير مشروطة وحقيقية ومعترفا بها على أسس قانونية مقبولة دوليا من طرف كافة القوى ، ولا سيما القوى النووية ، وعلى هذا تتوقف الثقة في لجنتنا • وبالنسبة لافريقيا عامة وزائير خاصة ، فان أهمية هذه الاتفاقية والتي تنص على ضمانات غير مشروطة واجبارية وملزمة تماما ، هو أمر ملح ولا يحتاج الى أى تعليق • ومن البديهي أن مهمة توفير هذه الضمانات ومراعاتها بكل دقة ، تقع أساسا على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية •

الرئيس (الصين) (تحدث بالصينية : ترجمة عن الانكليزية) : أشكر ممثل زائير على بيانه والكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس •

ولما كانت اللجنة قد اعتمدت برنامج عملها للجزء الأول من دورتها العام ١٩٨٠ ، فانني اعتقد أنه ينبغي علينا أن ننظر في مسائل تنظيمية أخرى • وقبل كل شيء ، أود أن أناشد أعضاء أفرقة الاتصال المختصة بمسائل متعلقة بولايات الأفرقة العاملة المخصصة لانتهاء من أعمالها حتى صباح غد ان أمكن • فاذا استطاع الأعضاء ذلك ، أمكننا عقد اجتماع غير رسمي في الساعة الثالثة من بعد ظهر غد للنظر في انشاء أفرقة عاملة مخصصة ، وعسانا أن نستكمل استنتاجاتنا في جلسة عامة تعقد يوم الخميس ١٣ • ومع وجود هذا الاحتمال سأحدد اجتماعا غير رسمي ليوم غد في الساعة الثالثة من بعد الظهر اذا لم يكن هناك أى اعتراض •

السيد غاريخان (الهند) : سيادة الرئيس ، ليس هناك أى اعتراض من وفد بلادى ولكنني أعتقد أنك لو تكرمت بتخيير موعد الاجتماع غير الرسمي الى الساعة الثالثة والنصف من بعد الظهر لكان ذلك أنسب للجميع •

الرئيس (الصين) (تحدث بالصينية : ترجمة عن الانكليزية) : اعتقد انه بإمكاننا جميعا الموافقة على عقد الاجتماع غير الرسمي فدا في الساعة الثالثة والنصف من بعد الظهر • وقد تقرر ذلك •

الرئيس (الصين) (تحدث بالصينية : ترجمة عن الانكليزية) : قبل رفع الجلسة ووفقا لبرنامج العمل الذى اعتمده انا أود أن أوضح بأننا سوف نناقش مسألة الأسلحة الكيميائية والأسلحة الإشعاعية في الثالث عشر والرابع عشر من آذار / مارس • وأعتقد أن اللجنة ستوافق أيضا على انه اذا أراد أعضاء الوفود مواصلة مناقشتهم لضمانات الأمن السلبية فسوف نتيح لهم فرصة القيام بذلك • وستعقد الجلسة العامة القادمة للجنة يوم الخميس ١٣ آذار / مارس في الساعة العاشرة والنصف صباحا •

رفعت الجلسة الساعة الثانية عشرة ظهرا